

والواقع ان التحليل المنظومي لدى الكاتب كان يكتسب دينامية أكبر بكثير لو انه ارتكز، بصورة أوضح، على مبدأ «ميزان القوى». ان هذا المفهوم، كذلك، كان غائباً، اجمالاً، عن الكتاب، بينما نراه، بكثرة، في كتابات تلامذة هوبس المعاصرين، من هانس مورغنتاؤ الى ريمون آرون.

ان تركيزنا على هذا المبدأ ينطلق من كون النظام الاقليمي يضع اللاعب الفلسطيني في شبكة مترابطة، قوامها التضامن المتحدي والمسؤوليات الجيو - استراتيجية. وليس ما يدعو الى الدهشة في ان تشعر منظمة التحرير الفلسطينية بانها مهددة بعبء الجوار الاقليمي المباشر. ان هذا الجوار المباشر يحدد على اساس انه هرمي، أي انه يتألف من قوة كبرى واحدة، ومن عدد من القوى الصغيرة. وم.ت.ف. في هذا النظام، هي، بنيويًا، في موقع الصغير، المتأثر مباشرة بنشاط القوة الكبرى.

في مثل هذا السياق، يمكننا الإشارة الى عدد من الاهداف المتكاملة التي تسعى القوة الكبرى الى تأكيدها: منها تثبيت وجود النظام، لأنها تستفيد منه في نشاطها الاقليمي، والدولي. وتبسط، أيضاً، الى منع التدخل الخارجي فيه؛ كما من اهدافها منع تحالف احدى القوى الصغيرة مع دولة غريبة عن النظام، ولا قيام تعاون وثيق بينهما، تقصى هي عنه. ولتثبيت وضعها على قمة الهرم، تسعى القوة الكبرى، في هكذا نظام، الى طرح مقولة «خصوصية» العلاقات بين العناصر المؤلفة له، بحيث يتيح لها ذلك ممارسة نفوذها من دون الاصطدام المستمر بقواعد التعامل الدولي المعاصرة. ان هناك تعبيراً خلدونيًا يلخص، ببلاغة منقطعة النظير، محصلة سياسة دولة مهيمنة في نظام فرعي هرمي: هو الاستتباع. وم.ت.ف. في وضع الحركة المستهدفة استتباعها. وفي كل نظام فرعي تنجح الدولة المهيمنة، بصورة متفاوتة، في مدها الاستتباعي، من النجاح التام الى الاستعداد العنيف. ولا شك في ان شكلاً هاماً من اشكال الاستتباع هو التهديد بمصادرة القرار الفلسطيني. ومهما اختلفت اشكال التعبير، فان المنظمة لا تستطيع ان تتجاهل مثل هذه الضغوط على استقلالها، ومثل هذه الاخطار التي تهدد وجودها نفسه.

وتجد جدلية الاستتباع، مسومة بالهواجس السياسية نفسها، اصداء حتى يومنا هذا. فالشروط الاقليمية، التي برزت غداة حرب العام ١٩٦٧، لم تكن الافضل للمنظمة، لعدد من الاسباب: أولاً، لقد اتجه النظام الاقليمي العربي الى مزيد من التفكك الى نظم فرعية، واستقلال الواحد عن الآخر بما تدريجياً؛ فبعد ان كانت المواجهة الثنائية واضحة، على الاقل بين العامين ١٩٥٦ و ١٩٦٧، ادى انهيار الزعامة المصرية الى قيام نظم محلية، تضاعف فيها النفوذ المصري حتى كاد ينحصر، غداة حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، في النزاع العربي - الاسرائيلي. وكان من نتيجة ذلك، ثانياً، ان نمت قدرات القوى المهيمنة في النظم الفرعية؛ والواقع ان اقطاباً محلية حاولت، واستطاعت الى حد ما، الاستفادة من افول نجم الزعامة الناصرية لممارسة مزيد من الضغوط على القوى الصغيرة المحيطة بها. وكان من سمات المرحلة التي بدأت، ثالثاً، ان دور القوى غير العربية في النظام الاقليمي الشرق اوسطي، كقوة رادعة، ضاغطة ام مبادرة حسب الظروف، قد تضاعفت وازداد تأثيرها، ونحن نعني بذلك، أساساً، اسرائيل.

وبالطبع، يجدر التنويه بجهد الكاتب الذي عرّفنا على الهيئات والمؤسسات الاقليمية والدولية التي حافظت، بصورة متواصلة، على دعمها للقضية الفلسطينية في المحافل المختلفة (الفصل الثامن). كما ان المعلومات الحسابية والمؤسسات التي اوردتها تشكل مرجعاً مفيداً للغاية لدراسة العلاقات الفلسطينية في محيطها الاقليمي والدولي، إلا انها، من جانب آخر، توضح محدودية المقياس المستخدم لديه. فهل الاشكال الهندسية التي يوردها المؤلف (ص ١٤٤، ١٥٢، ١٥٩) مفيدة فعلاً؟ بكلام آخر، ان الحسنة الاولى لهذه الاشكال الهندسية هي اعطاؤها قواعد حسابية لتيار علائقي، ولكن محدوديتها أكيدة، من خلال تناقض نتائجها، جزئياً، مع المسار الواقعي للعلاقات، فتصعب معها امكانية استنتاج خلاصات نوعية.

وليت الكاتب عمد الى استعمال أكثر كثافة للكاتب الاساسي في التحليل المنظومي، وهو كتاب كانتوري وسبيغل، الذي جرى اغفاله، اضافة الى اغفاله لدراسة مفيدة كتبها لين ميللر عن « المنظمات الاقليمية